Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

مركز دراسات النزاع و العمل الإنساني
Center for Conflict and Humanitarian Studies

ICRC

ندوة: "إشكالات القانون الدولي الإنساني المعاصرة: استعراض القضايا الدولية في العالم العربي والإسلامي"

لم تكن حالات الحرب والصراع خلال معظم تاريخ البشرية خاضعة للقانون، بل كان المفهوم السائد هو: "كل شيء في الحرب جائز"، ولم تكن هناك حينئذ أعمال محظورة أو أطراف محمية، ولكن منذ إعلان القانون الدولي الإنساني أصبح أداة فاعلة في يد المجتمع الدولي الذي يعمل على ضمان حماية الأفراد والمجتمعات وصون كرامتهم في أوقات الحرب؛ إذ إنّ مبدأ القانون الدولي الإنساني وهدفه هو الحفاظ على قدر من الإنسانية في خضم الصراع، ووضع الحدود والمحاذير وتأكيدها.

إن للمبادئ الإنسانية اهتمامًا بارزًا في القانون الدولي الإنساني، فالقانون لا يقتصر على تحديد كيف ينبغي لأطراف النزاع المسلح أن يضبطوا تصرفاتهم، بل يسلط الضوء أيضًا على دور الوكالات الإنسانية فيما يتعلق بالمساعدة. وتعمل مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال عمل البوصلة لتوجيه أي محاولةٍ لتوفير الإغاثة لملايين المتضررين من النزاع. هذه المبادئ، والقيم التي تترتب عليها، هي أسس العمل الإنساني وأهدافه وهي التي تجعله عالميًّا.

ونظرًا لديناميات النزاع الحالية في منطقتنا، والحاجة الدائمة إلى القانون الدولي الإنساني، والتزام المنظمات الإنسانية بالمبادئ الإنسانية، فقد نظّم مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني (CHS) وسفارة سويسرا في قطر واللجنة الدولية للصليب الأحمر ندوة حول "إشكالات القانون الدولي الإنساني المعاصرة: استعراض القضايا الدولية في العالم العربي والإسلامي"، وذلك يوم الأربعاء 15 أيلول/ سبتمبر عند تمام الساعة السادسة مساءً بتوقيت الدوحة.

افتتح الندوة كل من البروفيسور سلطان بركات، مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، وسعادة السفير إدغار دوريغ، سفير سويسرا في قطر. وألقى الكلمة الافتتاحية سعادة السيد بيتر ماورير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وضمت الندوة، من خلال تطبيق زوم، نخبة من الخبراء البارزين في القانون الدولي الإنساني وهم: الدكتورة هيلين دورهام، مديرة القانون الدولي والسياسات الإنسانية في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة فاطمة جيلاني، المفاوضة في الحكومة الأفغانية والرئيسة السابقة لجمعية الهلال الأحمر الأفغاني والباحثة في الشؤون الإسلامية، والدكتور فوزي أوصديق، رئيس العلاقات الدولية والقانون الدولي الإنساني في الهلال الأحمر القطري، والدكتور عمر مكي، المنسق القانوني الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد توصل البروفيسور سلطان إلى العديد من الرؤى والتحليلات في أثناء إدارته للجلسة النقاشية.

تضمنت موضوعات النقاش التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرأة في ظل القانون الدولي الإنساني، والقضايا الإسلامية بموجب القانون الدولي الإنساني، والتجنيد القسري للأطفال وحقوق الإنسان في ظل القانون الدولي الإنساني، والتحديات المعاصرة أمام القانون الدولي الإنساني.

وقد أوصل سعادة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورير، رسائل مهمة من خلال مقطع فيديو مسجل سابقًا؛ تناولت إحدى هذه الرسائل التطورات الأخيرة المتصاعدة في أفغانستان، التي لا تكشف عن مدى السرعة التي يمكن أن تتغير بها الديناميات وحسب، وإنما كيف يمكن أيضًا للتطورات غير المتوقعة وسوء الاستعداد أن يغرقا بلدًا ما في الأزمات. كما تم التوسع في دراسة العمل الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أفغانستان، وذلك من خلال تسليط الضوء على كيفية عملها تحت مظلة القانون الدولي الإنساني ومبادئه لكبح ازدياد المعاناة.
وأكد سعادته بموضوعية على السياقات المعقدة في العالم العربي التي يتعين على الجهات الإنسانية الفاعلة العمل في ظلها ويجب دعم القانون الدولي الإنساني وتنفيذه فيها، بدءًا من حرب المدن، والنزاعات الطويلة الأمد، والإرهاب وإجراءات مكافحته، وظهور الجماعات المسلحة غير الحكومية، وآثار تغير المناخ، وصولًا إلى التكيف مع الأوبئة على المستوى الصحي.

أما تركيز الدكتورة هيلين دورهام، من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد كان منصبًّا على التاريخ العريق للقانون الدولي الإنساني وتطوره المستمر، وسلطت الدكتورة هيلين الضوء على الحماية الضرورية للمرأة بموجب القانون الدولي الإنساني؛ نظرًا لما تتعرض له في النزاعات المسلحة وفي أعقاب تلك النزاعات؛ بناء على أن تأثير النزاع في النساء في مثل هذه الحالات غير متكافئ، إذ يجعل النزاع منهنَّ البؤرة الأكثر تضررًا، مؤدِّيًا إلى زيادة تعرضهن للعنف. وكان من اللافت للنظر أنها عرضت بعض الأفكار حول استهداف النساء أكثر من نظرائهن من الرجال، حيث يواجهن عقبات في تحقيق الدخل المادي، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الوفيات بينهنّ، كما تؤثر بعض الأسلحة في النساء بدرجة أكبر. وفي هذا الصدد يسعى القانون الدولي الإنساني إلى منع التمييز ضد المرأة، وحمايتها في الحرب ودعمها بعد الحرب.
بعد ذلك، ألقت السيدة فاطمة جيلاني مداخلتها حول الإسلام والقانون الدولي الإنساني، فتحدثت عن الصلة بين القانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب في الإسلام، مع تأكيد أن قواعد القانون الدولي الإنساني لم تُسْتَورَد إلى العالم العربي من الخارج، بل هي متأصلة في جوهره؛ نظرًا لأهميتها في الإسلام. وشددت على ضرورة إضافة القانون الدولي الإنساني إلى المناهج الدراسية في جميع أنحاء العالم، مع التأكد من ترسيخ هذه المبادئ في قلوب الناس وعقولهم.

وركز الدكتور فوزي أوصديق، رئيس قسم العلاقات الدولية والقانون الدولي في الهلال الأحمر القطري، في مداخلته، على الجنود الأطفال، وحماية الأطفال الذين يجري استغلالهم في النزاعات المسلحة بموجب القانون الدولي الإنساني. وتساءل الدكتور أوصديق في البداية عما إذا كان ظهور الجنود الأطفال مرتبطًا بضعف في النظام نفسه أو آلياته، وما إذا كانت المعاهدات تعاني خللًا؟ ولفت إلى أن القانون الدولي الإنساني يعاني من ظاهرة التسييس، فضلاً عن عدم تأصيله جزءًا أساسيًّا في النُّظم والمناهج التعليمية.

وأضاف أن بروتوكولات جنيف لا تَعُد الأطفال أطرافًا محاربة، بل تعدهم، بدلاً من ذلك، فاعلين مستضعفين ويجري استغلالهم في أوقات النزاعات المسلحة. ثم تحدث عن اتفاقية 1989 التي وسعت نطاق الحماية الممنوحة للأطفال لتشمل النزاعات المسلحة وكذلك أعمال العنف. وذكر الدكتور أوصديق أن تجنيد الأطفال كجنود مسلحين يرقى إلى جريمة حرب، فمن خلال هذه الظواهر المؤسفة، المتمثلة في تجنيد الأطفال كجنود، نراهم يشاركون في الصراع بأشكال مختلفة؛ قد تتمثل في جعلهم طهاة وكشافة يتعرضون للعنف الجنسي والعمل القسري والإجبار على القيام بمهام انتحارية أو تطهير حقول الألغام.

في المداخلة الأخيرة، سلّط الدكتور عمر مكي، المنسق القانوني الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الضوء على خمسة تحديات معاصرة للقانون الدولي الإنساني؛ يتمثل التحدي الأول في الافتقار إلى توحيد تنفيذ قرارات معينة تهدف إلى حماية السلام والأمن، وأوضح أن ذلك ناتج عن حالة الاستقطاب السياسي والانقسام بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وهو ما يعيق تطبيق القانون الدولي الإنساني في المنطقة. ويتعلق التحدي الثاني بتعقد الصراعات الحالية، مشيراً إلى التعقيدات التي تطرحها الحروب بالوكالة؛ منها على سبيل المثال الانخراط المتزايد للجماعات المسلحة من غير الدول في الأعمال القتالية، وكذلك الجيوش الوطنية المدعومة من قبل قوى خارجية من خلال التمويل المالي والدعم العسكري.

التحدي الثالث يتجلى في حرب المدن التي يُنْتَهك فيها القانون الدولي الإنساني ويُستهدَف المدنيون بشكل مباشر، والسبب في ذلك هو الصعوبة التي تواجهها الجماعات المسلحة في نهاية المطاف من حيث التمييز بين المدنيين والمقاتلين المسلحين. أما التحدي الرابع فهو الانتشار الشديد للفاعلين غير الحكوميين الذي تنامى حجمه في السنوات السبع السابقة أكثر من السبعين عقدًا الماضية، في هذه الظاهرة شدد على ثلاث مشاكل: 1) حساسية الاتصال مع هذه الجهات الفاعلة لتقديم المساعدات الإنسانية؛ إذ إن بعض الدول متشككة في مثل هذه الروابط؛ 2) عدم قبول الجماعات المسلحة، في كثير من الأحيان، فتح قنوات الاتصال مع الجهات الفاعلة الإنسانية، وبدلاً من ذلك يجري استهدافهم؛ 3) حقيقة أن الجماعات المسلحة لا تزال ملتزمة بمفهوم الدولة القومية الويستفالية ورفض القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي، وبنود جنيف. أخيرًا، لا يزال تعريف الإرهاب محل خلاف، وهو ما يجعل من الصعب تطبيق القانون الدولي الإنساني.

خلال فقرة الأسئلة والأجوبة دارت المناقشة حول الموضوعات التالية: استخدام الطائرات بدون طيار والتكنولوجيا في النزاعات المسلحة، والصلة بين قواعد الحرب في الإسلام وقواعد الحرب في القانون الدولي، والدور السويسري كجهة فاعلة مستقلة ومحايدة، تحترم وتدعم قيم ومبادئ القانون الدولي الإنساني وكذلك المنظمات الإنسانية.

سيتبع هذا الحدث عرض فني برعاية متحف الإليزيه في لوزان-سويسرا الذي يستعرض "المبادئ الإنسانية اليوم قبل الغد"، وذلك ابتداءً من يوم الثلاثاء 21 أيلول/ سبتمبر وحتى الثلاثاء 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2021، في متحف مطافئ قطر - برنامج الإقامة الفنيّة في الدوحة.